أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها (دراسة ميدانية)

The impact of the legal accountant's commitment to the Yemeni Anti-Money Laundering Law in discovering money laundering risk indicators of Trade-based and reporting (A field study)

د/ عبدالله حسن الريمي المنهوري

أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية –جامعة العلوم والتكنولوجيا

a.almnhori@gmail.com

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها –دراسة ميدانية في البيئة اليمنية باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المستجيبة والمكونة من (١٦٤) باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، حيث تم استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي، واختبار T للعينات المستقلة، كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدة نتائج من أهمها : وجود أثر إيجابي لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، وتوافر مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بدرجة مرتفعة في الشركات التجارية، والتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال كان بدرجة مرتفعة؛ مع وجود مؤشرات بدرجة موافقة أقل تمثلت في أهم النقاط الآتية : توافر نظام ضبط داخلي؛ طلب توقيع إقرار خطي من كل عميل يحدد فيه هوية المستفيد الحقيقي؛ توافر

مؤشرات اشتباه مكتوبة لفحص المعاملات التجارية. وتتمثل القيمة البحثية للدراسة في توفير دليل استرشادي لتطوير الأداء المهني فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، كما تتمثل القيمة البحثية في مساعدة الجهات المعنية للحد من عمليات غسل الأموال القائم على التجارة .

الكلمات المفتاحية : غسل الأموال، غسل الأموال القائم على التجارة، الإبلاغ عن غسل الأموال، قانون مكافحة غسل الأموال اليمني، مؤشرات مخاطر غسل الأموال، المراجعين الخارجيين، المحاسبين القانونيين .

Abstract:

The study aimed to identify and measure the impact of the legal accountant's commitment to the Yemeni Anti-Money Laundering Law in discovering Trade-based money laundering risk indicators and reporting - a field study in the Yemeni environment using the deductive and inductive approach. To achieve the study objectives, the questionnaire was used as a tool to collect data from the study sample consisting of (164) respondents using the stratified random sample method. The data were analyzed using the statistical package (SPSS), where descriptive statistics tests were used, and the T-test for independent samples. Simple and multiple regression analysis was also used to test the hypotheses. The results of the study showed several results, the most important of which are: There is a positive effect of the legal accountant's commitment to the Yemeni Anti-Money Laundering Law in discovering risk indicators. Trade-based and reporting (field study) The impact of the legal accountant's commitment to the Yemeni Anti-Money Laundering Law in discovering money laundering risk indicators Trade-based money laundering and reporting, the availability of trade-based money laundering risk indicators to a high degree in commercial companies, the compliance of the chartered accountant with the anti-money laundering law was to a high degree; with the presence of Indicators with a lower degree of approval were represented in the following most important points: availability of an internal control system; requesting the signing of a written declaration from each client specifying the identity of the beneficial owner; availability of written indicators of suspicion to examine commercial transactions. The research

value of the study is to provide a guide to develop professional performance in relation to combating and reporting trade-based money laundering, and the research value is to help the concerned parties to reduce trade-based money laundering operations.

Keywords: Money laundering, Trade-based money laundering, money laundering reporting, Yemeni anti-money laundering law, Money Laundering Risk Indicators, External Auditors, Certified Public Accountants.

١/ الإطار العام للبحث

١-١ مقدمة البحث:

اصبحت قضية غسل الأموال ظاهرة ومشكلة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم؛ وهذا ما أكدته دراسة(Yusoff et al., 2023,437) ، وبحسب تقرير مؤسسة Zippia الصادر في مارس ٢٠٢٣م أن غاسلي الأموال يغسلون أموال تصل إلى تريليونين اثنين من الدولارات سنوياً على مستوى العالم؛ وهي تكلف من 2% إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ كما أنها تعرض البنوك العالمية لتحمل غرامات قدرت عام ٢٠٢٠م بمبلغ عشرة مليارات وأربعمائة مليون دولار، وهي ظاهرة شملت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ حيث ذكر التقرير أن غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ما نسبته ١٥٪ إلى ٣٨٪ من عمليات غسل الأموال على مستوى العالم(Zippia,2023).

ومن المؤسف أن تدخل هذه الظاهرة في القطاع التجاري الحيوي الذي يمس احتياجات الناس من السلع الأساسية والكمالية؛ إذ أشارت دراسة , Sivaguru & Tilakasiri) (2023إلى أن غسل الأموال القائم على التجارة(TBML) أصبح يمثل تحديًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم اليوم ويشكل خطرا على أي بلد، وقد اتبعت البلدان المتقدمة والنامية في السنوات الأخيرة سياسات ليبرالية في التعامل مع الأسواق المالية الدولية، ومع قيام الأسواق المالية الدولية بتحسين ضوابط غسل الأموال، تحول غاسلو الأموال إلى قطاع التجارة كمكان جديد لغسل الأموال مما يزيد من المخاطر التجارية.

ويعرف مفهوم غسل الأموال القائم على التجارة بأنه: عملية تمويه عائدات الجريمة ونقل القيمة من خلال استخدام المعاملات التجارية في محاولة لإضفاء الشرعية على أصولها غير المشروعة، ويمكن تحقيق ذلك من الناحية العملية من

خلال تحريف سعر أو كمية أو نوعية الواردات أو الصادرات (EGMONT GROUP,2006,p.5).

وتعد ظاهرة غسل الأموال القائم على التجارة من أهم أنواع الجرائم وأوسعها نطاقاً على مستوى العالم، ولها عدة أسباب من بينها عدم الالتزام الأخلاقي في الأنشطة التجارية (Khan, 2021,p.1)، وكذا قصور الجانب التشريعي، وغياب التعاون بين الجهات المعنية بالحد منها (بركات،٢٠٠٦، ص١)، وبالتالي فإن عدم مكافحتها سيترتب عليه آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما أنها تؤدي إلى آثار سلبية على مهنة المراجعة حيث نشر المعهد النرويجي للمحاسبين القانونيين عام ٢٠٢١م تقريره الخاص بتفتيش مستوى الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال في(٢٢) شركة مراجعة؛ وقد كشف التقرير أوجه القصور في تنفيذ تقييمات مخاطر غسل الأموال الخاصة بالأعمال، وعدم كفاية تصنيف المخاطر للعملاء، ونقص التدريب الداخلي، وأكد التقرير أن أوجه القصور هذه ترجع أساساً إلى نقص الاهتمام الإداري في شركات المراجعة مما أدى إلى ضعف الضوابط والإجراءات الداخلية، كما كشف التقرير عن عدم قدرة الشركات على اكتشاف الظروف التي يمكن أن تنطوي على عمليات غسل الأموال؛ وبناء على ذلك فرضت السلطات في النرويج غرامات مالية على(١٩) شركة من أصل(٢٢) شركة بسبب عدم الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال (Elaiyarajah,2022,p.11).

والدول العربية ليست بمنأى عما حدث ويحدث من غسل الأموال القائم على التجارة حول العالم؛ إذ أشار (أبو مويس ، ٢٠١٩، ص ٧٦) أن الدول العربية قامت بجهود كبيرة في مجال مكافحة غسل الأموال إلا أنه وعلى الرغم من تلك الجهود لا يزال هناك العديد من التحديات القائمة التي تحتاج إلى تظافر الجهود للتغلب عليها، ومن أبرزها السيطرة على عمليات التهريب عبر الحدود البرية خاصة لدى الدول التي تمتلك حدوداً برية طويلة، وكذا كثرة استخدام النقد في المعاملات المالية، وضعف الثقافة المصرفية، وقلة الوعي بجرائم غسل الأموال.

وانطلاقا من أهمية قضية مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة، وما لاحظه الباحث من تعدد الدراسات في الدول المتقدمة التي اهتمت بهذه القضية وندرة الدراسات العربية في هذا المجال تأتي أهمية هذه الدراسة كمساهمة بحثية متواضعة في الحد من غسل الأموال القائم على التجارة.

١-٢ مشكلة البحث

قدرت مؤسسة النزاهة المالية العالمية فجوة القيمة بين الصادرات والواردات في الاقتصاديات النامية والمتقدمة بنحو ٨,٧ ترليون دولار للفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧م، وتعكس فجوة القيمة العالمية الفارق غير المبرر بين تدفقات الواردات والصادرات التي تم التبليغ عنها رسمياً والتي تشمل البلدان التي تتاجر معاً وتعمل كوكيل جيد لقياس غسل الأموال المحتمل القائم على التجارة، فعندما تتاجر دولتان يجب أن تعكس قيمة التدفقات الواردة إلى الدولة المستوردة قيمة التدفقات الصادرة من الدولة المصدرة، وعندما تكون الاختلافات بين هذه الأرقام جوهرية ولا يمكن التوفيق بينها، فهذا يعد سبباً منطقياً بوجود تحريف لقيمة السلع المتداولة، وبالتالي احتمالية وجود نشاط غسل الأموال القائم على التجارة (Beck, 2024,p2)، وقد كشف الإعلان الصادر عن مجموعة العمل المالي (فاتف) في يونيو ٢٠٢٤م، والتي تراقب مستويات الدول وجهودها في مكافحة غسل الأموال عن وجود (٢١) دولة حول العالم ضمن القائمة التي سمتها المجموعة (القائمة الرمادية)، منها ثلاث دول عربية هي: السودان وسوريا واليمن(مجموعة العمل المالي،٢٠٢٤) .

وفي ذات السياق أشارت تقارير وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية إلى ارتفاع عدد حالات الاخطار لغسل الأموال من(١٧) حالة في العام ٢٠١٢م إلى(٢١٠٧) حالات عام ٢٠٢٢م (وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية،٢٠٢٢)، وأكدت دراسة (الفودعي،٢٠٢٢،ص٢٦) بروز قضية غسل الأموال كعقبة رئيسية في علاقة اليمن مع المؤسسات والصناديق المالية الدولية بعد أن اهتزت ثقتها بمقدرة الدولة على مكافحة غسل الأموال ما أثر على الكثير من التعقيدات كإحجام الجهات المانحة على مساعدة البنك المركزي وظهور أزمات الاستيراد وفتح الاعتمادات المستندية وعملية نقل الأموال وتدويرها في قنواتها الرسمية مما أثر سلباً على القطاع التجاري.

وقد أوردت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا(FATF) في تقرير المتابعة السابع لليمن القائم على **التقييم المشترك في مكافحة غسل الأموال** في ١٧ يونيو ٢٠١٤م (وهو آخر تقرير متابعة لمجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقياً صدر حتى نشر هذا البحث) بعض الملاحظات كان من أهمها الآتي:

أولاً : اقتصار عملية العناية الواجبة في معظم المؤسسات المالية ولا سيما غير

المصرفية على التعرف على هوية العملاء دون الدخول في تفصيلات نشاطهم التجاري وحجمه، ثانياً: لا يوجد الزام بالتحقق من الشخص الذي يعمل نيابة عن العميل بأنه شخص مصرح له ذلك بالفعل وتحديد هويته، ثالثاً: لا تقوم معظم المؤسسات المالية بالتعرف على المستفيدين الحقيقيين حيث يقتصر التعرف على العميل دون التأكد من أنه يعمل لصالحه أو لصالح أحد آخر؛ ودون التأكد من حقيقة الشخص المسيطر على الشخصية الاعتبارية للشركة التجارية، رابعاً: إجراءات العناية الواجبة لا تطلب بشكل صريح للتدقيق في المعاملات التي تتم مع العملاء واكتشاف نمط نشاطهم التجاري والمخاطر التي يتعرضون لها، خامساً: عدم وجود ممارسات عملية تتعلق بتحديث بيانات ووثائق العملاء، سادساً: عدم وجود الزام للمؤسسات المالية بإجراءات العناية الواجبة المكثفة لفئات العملاء أو علاقات العمل أو المعاملات العالية المخاطر، سابعاً: لا يوجد الزام بالتقيد بمعايير التحقق من هوية العملاء الحاليين، ثامناً: غياب التطبيق العملي الخاص بالإبلاغ عن العمليات التي يشتبه بأنها عمليات غسل الأموال(مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ٢٠١٤) .

ولذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

١-٣ تساؤلات البحث

تتمثل تساؤلات البحث في التساؤل الرئيس الآتي : ما مدى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

وينبثق عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي :

١-ما مدى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني ؟

٢-ما مدى توافر مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة في الشركات التجارية اليمنية؟

٣-ما أثر توافر نظام الضبط الداخلي لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ؟

٤-ما أثر توافر تقييم مخاطر العملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ؟

٥-ما أثر توافر العناية المهنية الواجبة لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ؟

٦-ما أثر توافر تقارير الاشتباه لدى المحاسب القانوني المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها؟

٧-ما أثر توافر السجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ؟

٨-ما أثر وجود الصعوبات والمعوقات لدى المحاسب القانوني للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ؟

١-٤ أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الهدف الرئيس الآتي: قياس أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها. ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

١-تحديد مدى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني.

٢-تحديد مدى توافر مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة في الشركات التجارية اليمنية.

٣-قياس أثر نظام الضبط الداخلي لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٤-قياس أثر تقييم مخاطر العملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٥-قياس أثر العناية المهنية الواجبة لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٦-قياس أثر تقارير الاشتباه لدى المحاسب القانوني المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٧-قياس أثر السجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٨- قياس أثر الصعوبات والمعوقات لدى المحاسب القانوني للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

١-٥ أهمية البحث

١-٥-١ الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للبحث في إثراء الفكر المحاسبي من خلال إبراز قضية غسل الأموال القائم على التجارة (كمتغير تابع)، وأثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال (كمتغير مستقل) يساهم في حل مشكلة غسل الأموال القائم على التجارة، كما تبرز الأهمية العلمية للبحث من خلال مناقشة وتحليل القوانين واللوائح والدراسات السابقة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال، كما تبرز الأهمية العلمية للبحث من خلال تأصيل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة نظرية الامتثال القانوني .

١-٥-٢ الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للبحث في تحديد الجهات التي ستستفيد منها وكيف ستستفيد؛ حيث سيستفيد منها وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة في تطوير تدابير مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة؛ وكذا تطوير تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، كما سيستفيد من هذا البحث المحاسبون القانونيون والجمعيات المهنية للمحاسبين والمراجعين من خلال استخدامه كدليل إرشادي لتطوير الأداء المهني فيما يتعلق باكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، كما سيستفيد من هذا البحث الباحثون والأطراف ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة، من خلال استخدامه كمرجع للحد من غسل الأموال القائم على التجارة .

١-٦ فروض البحث

في ضوء ما أوضحه الباحث بشأن طبيعة مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه يمكن صياغة الفروض البحثية الآتية :

الفرضية الرئيسة:

"يوجد أثر إيجابي لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

"يوجد أثر إيجابي لتوافر نظام الضبط الداخلي لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

الفرضية الفرعية الثانية:

"يوجد أثر إيجابي لتوافر تقييم مخاطر العملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

الفرضية الفرعية الثالثة:

"يوجد أثر إيجابي لتوافر العناية المهنية الواجبة لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

الفرضية الفرعية الرابعة:

"يوجد أثر إيجابي لتوافر تقارير الاشتباه المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

الفرضية الفرعية الخامسة:

"يوجد أثر إيجابي لتوافر السجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

الفرضية الفرعية السادسة:

"يوجد أثر سلبي لوجود الصعوبات والمعوقات لدى المحاسب القانوني للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ".

١-٧ منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الذي يعمل على توضيح الأبعاد المختلفة للمشكلة التي يعالجها البحث وتأصيلها علمياً، وكذلك تبيان الأهداف التي يسعى إليها بالإضافة إلى توضيح أهمية هذا البحث ويعتمد ذلك على الاطلاع على الكتب العلمية

والأبحاث المنشورة، وكذا الدوريات المرتبطة بموضوع البحث، كما اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يتم من خلاله اختبار فروض البحث وتحديد مدى قبولها من عدمه عن طريق طرح الاستبانة على عينة البحث وتجميع الإجابات على العبارات الواردة فيها واختبارها إحصائيا .

٢/ مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة

٢-١ مفهوم غسل الأموال القائم على التجارة :

أوردت عدة دراسات مفهوم غسل الأموال القائم على التجارة من عدة زوايا؛ فدراسة (Tiwari&Allan,2024,p.2) عرفت المفهوم بأنه: نوع من أنواع غسل الأموال التي يستخدمها غاسلو الأموال لتنظيف أرباحهم غير المشروعة، وذلك من خلال الصفقات الخاصة بالواردات والصادرات التي تستخدم عدة تقنيات كتغيير أسعار وكمية وجودة السلع والقيمة الزائدة أو الناقصة أو المتعددة للفواتير بالإضافة إلى الإقرارات الكاذبة عن الشحن الوهمي، أما دراسة (عبيد وعلي، ٢٠١٤، ص١٠) فقد عرفت هذا المفهوم بأنه: مجموعة من الأساليب والطرق المبتكرة التي يتم من خلالها دمج الأموال المحصلة بشكل غير قانوني مع الأموال الناتجة عن النشاط التجاري بهدف إخفاء مصادرها الأصلية على أن يُعاد إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة، وتتم هذه العملية في ظل وجود وسيط تجاري يمارس أعماله بشكل قانوني.

وبناء على ما سبق يمكن أن يعرف الباحث مفهوم غسل الأموال القائم على التجارة بأنه نوع من أنواع غسل الأموال الذي يعتمد على التحريف المتعمد لبيانات المعاملات التجارية كالسعر أو الكمية أو النوع لكل من الواردات أو الصادرات، وذلك بهدف إخفاء أصل الأموال غير المشروعة وإظهارها على أساس أنها مشروعة.

٢-٢ أهمية مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة

لمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة أهمية كبرى تأخذها من كونها تندرج تحت نظام التجارة الدولي الواسع بما يحتويه من تدفقات تجارية هائلة تحجب المعاملات الفردية التي توفر فرصة لنقل الأموال المغسولة عبر الحدود، إذ إن معظم وكالات الجمارك تقوم بتفتيش ما نسبته أقل من ٥٪ فقط من جميع شحنات البضائع التي تدخل أو تخرج من البلدان نظراً لمحدودية الموارد المتوفرة لدى معظم الهيئات الجمركية للكشف عن المعاملات التجارية غير المشروعة التي يصعب تعقبها (EGMONT

(GROUP,2006,p.8. كما أن لمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة أهمية كبرى بما تحدثه من آثار سلبية اقتصادية وسياسية واجتماعية على البلدان، إذ أشارت العديد من الدراسات كدراسة (Yusoff et.al, 2023,p.431,433) و دراسة (Sivaguru & Tilakasiri,2023) ودراسة (Hassan, 2024) إلى أن غسل الأموال القائم على التجارة له تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي، كما يزيد من نسبة التضخم بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي عدم استقرار الأسعار، كما أنه يقلل من دخل الضرائب والجمارك مما يؤثر سلباً على الاقتصاد. وأضافت دراسة (الفودعي، ٢٠٢٢،ص٤) أن ظاهرة غسل الأموال تؤثر سلباً على السياسة المالية والنقدية وتضر بسمعة القطاع المصرفي، وتؤدي إلى تسرب النقد خارج الدورة النقدية، واهتزاز الثقة في القطاع المصرفي.

ولظاهرة غسل الأموال آثارً اجتماعية، حيث تؤثر على الشركات التجارية القانونية سلباً لصالح الشركات التجارية الممارسة لغسل الأموال؛ وذلك من خلال البيع بأسعار أقل من الشركات التجارية القانونية مما يشكل دافعاً لها للانضمام إلى الشبكة الإجرامية؛ ولذلك أصبح غسل الأموال منتشرا بشكل متزايد مما يزيد من إمكانية التفكك الاجتماعي للبلد، كما أن لها آثارً سياسية فهي تؤثر على الدول الديمقراطية من خلال الاضرار بنزاهة المجتمع، وذلك بسبب إدخال الأموال غير القانونية في الهيكل السياسي، وهذا يجعل المستثمرين الأجانب أقل احتمالا للاستثمار في الدولة بسبب عدم الاستقرار السياسي (Yusoff et al., 2023,p.434-433).

٢-٣ أسباب غسل الأموال القائم على التجارة

قامت دراسة (Sivaguru & Tilakasiri,2023) بمراجعة التقارير الدولية ودراسات الحالة والأدبيات المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة، وتوصلت إلى أن غسل الأموال القائم على التجارة له عدة أسباب منها الموقع الجغرافي، والمناخ الاجتماعي والسياسي، وتخفيف متطلبات الاستثمار الأجنبي. وأضاف (أبو مويس ، ٢٠٢١، ص ٧) أسباب أخرى من أبرزها: انتشار التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وارتفاع معدلات الضرائب في بعض الدول، وانتشار الفساد الإداري، وظهور ما يعرف ببنوك الانترنت ونظم الحسابات الرقمية.

٢-٤ تقنيات غسل الأموال الأساسية القائمة على التجارة

تشمل التقنيات الأساسية لغسل الأموال القائم على التجارة عدة صور يمكن تلخيصها وذكر أهمها في النقاط الآتية (EGMONT GROUP,2006,p.10-12) :

١-المبالغة في إصدار فواتير السلع أو الخدمات أو التقليل منها.

٢-الفواتير المتعددة للسلع والخدمات.

٣- المبالغة أو التقليل من كمية البضائع التي يتم شحنها أو الخدمات المقدمة.

٤-السلع والخدمات الموصوفة بشكل زائف. وإضافة إلى ما سبق؛ حددت دراسة (Milon & Zafarullah, 2023) المجالات المستخدمة في غسل الأموال القائم على التجارة، وهي: مجال استيراد المنتجات الغذائية، ومجال استيراد الملابس، ومجال استيراد الآلات الرأسمالية، ومجال استيراد المواد الكيميائية. وكشفت الدراسة أيًضا أن غاسلي الأموال يفضلون مجال استيراد المواد الغذائية ومجال استيراد الملابس باستخدام تقنية الفواتير المنخفضة. أما تقنية وصف السلع والخدمات بشكل زائف فتستخدم بشكل أكثر شيوعا في مجال استيراد الآلات الرأسمالية ومجال استيراد المواد الكيميائية، كما أن غاسلي الأموال يستخدمون تقنية المبالغة في إصدار الفواتير في مجال استيراد المشتريات الحكومية. أما دراسة (Milon, et al.,2024) فقد توصلت إلى أن السلع التصديرية الأكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة؛ تركزت في تجارة الملابس الجاهزة والأصناف الزراعية، كما كشفت الدراسة عن تقنية جديدة تستخدم لغسل الأموال وهي طريقة "شحن العينات" كتكتيك جديد لغسل الأموال القائم على التجارة . وأضافت دراسة (عبدالله ، ٢٠٢٣) ودراسة (Subbagari,2024) ودراسة (Gandhi ,et al.,2024) ودراسة (Ansaril,2019) أن جرائم غسل الأموال القائم على التجارة لم تعد ترتكب في صورتها العادية التقليدية فقط بل أصبحت ترتكب في صورة أكثر صعوبة وتعقيد، حيث تتم عبر الوسائل الالكترونية الحديثة وبخاصة مع التقدم في استخدام الطرق المختلفة للدفع الالكتروني، وقد تسبب التقدم في هذه التقنيات في عجز الأجهزة الحكومية عن مواجهتها، ولذا لا بد من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لكشف مثل هذه النوعية من الأساليب التي تستخدم لارتكاب جرائم غسل الأموال .

٢-٥ مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة

ذكرت مجموعة العمل المالي(EGMONT GROUP) في مارس ٢٠٢١م مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والتي تهدف إلى توعية المحاسبين القانونيين لاستخدامها في كشف الجرائم المالية المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة في الشركات التجارية، يمكن استعراض أهمها فيما يأتي(مجموعة العمل المالي، ٢٠٢١، ص ٣-٦) :

أولاً مؤشرات المخاطر الهيكلية، وتتمثل في الآتي:

١-الهيكل المؤسسي للكيان التجاري يبدو معقداً بشكل غير عادي وغير منطقي.

٢-النشاط التجاري للكيان التجاري لا يتناسب مع العنوان المذكور له.

٣-يفتقر الكيان التجاري إلى التواجد على الانترنت.

٤-يتواجد لدى الكيان التجاري عدد قليل من العاملين بما لا يتسق مع حجم مبيعاته.

٥-مالكو الكيان التجاري هم صوريون يعملون لإخفاء المستفيدين الحقيقيين.

٦-يمتلك الكيان التجاري فترات سكون غير مبررة .

ثانياً مؤشرات مخاطر نشاط التجارة، وتتمثل في الآتي :

١-لا يمتثل الكيان التجاري لالتزامات العمل العادية، مثل تقديم الإقرارات الضريبية.

٢-ينخرط الكيان التجاري في صفقات معقدة تشمل العديد من الوسطاء الخارجيين .

٣-النشاط التجاري غير متسق مع نوع الأعمال المعلن للكيانات المعنية.

٤-يعرض الكيان التجاري باستمرار هوامش ربح منخفضة في معاملاته التجارية.

٥-مشتريات الكيان التجاري تتجاوز القدرات الاقتصادية له.

٦-الكيان التجاري أعيد تنشيطه مؤخراً ليشارك في نشاط تجاري كبير الحجم.

ثالثاً مؤشرات مخاطر المستندات التجارية والسلع، وتتمثل في الآتي :

١-التناقضات في العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية.

٢-تظهر العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية بما لا يتماشى مع الاعتبارات التجارية المماثلة لها.

٣-تحتوي العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية على أوصاف غامضة للسلع.

٤-المستندات التجارية أو الجمركية الداعمة للمعاملة مفقودة، أو يبدو أنها مزيفة.

٥-العقود التي تدعم المعاملات التجارية مأخوذة من النماذج المتاحة على الانترنت.

٦-تعرض قيمة الواردات للكيان عدم تطابق مع حجم تحويلاته المصرفية الأجنبية.

٧-يتم توجيه شحنات السلع عبر عدد من الدول دونَ مبرر اقتصادي أو تجاري .

رابعاً مؤشرات مخاطر نشاط الحساب والمعاملات، وتتمثل في الآتي:

١-يقوم الكيان التجاري بإجراء تغييرات متأخرة جداً على ترتيبات الدفع للمعاملة.

٢-يعرض الحساب قيمة عالية للمعاملات لا تتوافق مع النشاط التجاري المعلن للعميل.

٣-حساب الكيان التجاري "دفع من خلال" مع حركة كبيرة للمعاملات ورصيد صغير في نهاية اليوم.

٤-يتم دفع قيمة السلع المستوردة من كيان آخر غير المرسل إليه السلع دون أسباب اقتصادية واضحة.

٥- المعاملات التجارية النقدية للكيان التجاري أقل بقليل من حدود المبالغ الواجب الإبلاغ عنها.

٣/ التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال

٣-١ مفهوم التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال

يقصد بالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال ما يجب أن يلتزم به المحاسب القانوني (مراجع الحسابات الخارجي) من مهام ومسؤوليات يوجبها القانون عن توفير المعلومات المحدثة والحاسمة والإبلاغ عنها حول المخاطر والعوامل والمؤشرات الدالة على عمليات غسل الأموال بما يصب في المصلحة العامة للبلد، وبما يدعم الثقة في مهنة المراجعة من خلال الاحتفاظ بالتقارير المالية والتأكد من صحة البيانات المالية (Elaiyarajah,2022,p.10)

٣-٢ مقاييس التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال:

قسم (دليل التزامات مدققي الحسابات "المحاسبين القانونيين" بمتطلبات مكافحة غسل الأموال في دولة قطر،٢٠٢٠،ص ١٩) الالتزامات القانونية إلى خمسة التزامات، وهي: الالتزام الأول: وضع برنامج ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال، الالتزام الثاني: واجب تحديد وتقييم المخاطر بغية إدارتها وخفضها، الالتزام الثالث: العناية الواجبة تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي، الالتزام الرابع: واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية، الالتزام الخامس: الاحتفاظ بالسجلات والمستندات، وفي ذات السياق أصدرت وزارة الصناعة والتجارة اليمنية (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات،٢٠١٢) حددت فيها التزامات المحاسب القانوني في شكل مواد؛ إلا أنها مشتتة في عرض المواضيع المتعلقة بواجبات المحاسب القانوني

مِمّا يجعلُ من الصعوبة قياس تطبيقها، ولذا قام الباحث بإعادة توزيع أهم هذه المواد بناء على دليل دولة قطر إلى خمسة أبعاد رئيسة ليسهل فهمها وتطبيقها وبالتالي قياسها، مع إضافة التحديثات الخاصة بالقانون رقم(١٧) لسنة ٢٠١٣م بشأن مكافحة غسل الأموال التي لم تدرج ضمن هذه التعليمات، كما سيتم الاسترشاد بما عرضته الدراسات السابقة في هذه الأبعاد، وذلك على النحو الآتي :

الالتزام الأول: وضع برنامج ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال

نصت المادة الخامسة عشرة من (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات) أنه يجب على المحاسبين القانونيين وضع نظام ضبط داخلي مناسب يشتمل على إجراءات تفصيلية مكتوبة وآلية مناسبة للتحقق من الالتزام بالمنشورات والسياسات والإجراءات الموضوعة لمكافحة غسل الأموال، ووضع خطط وبرامج تدريب مستمرة للعاملين في مجال مكافحة غسل الأموال. كما نصت المادة الثالثة عشر من (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات) أنه يجب على المحاسبين القانونيين تسمية أحد موظفيهم المؤهلين ليكون مسؤول امتثال لديهم يتولى مهمه إخطار وحدة جمع المعلومات المالية عن أي عمليه يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال.

الالتزام الثاني واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها

نص القانون رقم(١٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال في المادة العاشرة أنه على المحاسب القانوني اتخاذ الإجراءات التالية: تصنيف عملائه وخدماته بحسب درجة مخاطر غسل الأموال واتخاذ التدابير الكافية لمعالجة تلك المخاطر، وعليه أن يبذل عناية خاصة في التعامل مع الحالات التي تمثل درجة مخاطر مرتفعة بما في ذلك المعاملات غير المعتادة والتي ليس لها مبرر اقتصادي، (قانون رقم(١٧) لسنة ٢٠١٣م بتعديل بعض مواد القانون رقم(١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال، ص ٨). وفيما يتعلق بواجب المحاسب القانوني لتقييم المخاطر أكدت دراسة (Tiwari, et al.,2024) أن على المحاسب القانوني تقييم مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، والكشف عن مؤشراتها، ولن يكون ذلك إلا من خلال فهم عميق لعمليات غسل الأموال القائم على التجارة.

الالتزام الثالث العناية المهنية الواجبة لتحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي

أوضحت المادة الخامسة من (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات) إجراءات العناية الواجبة بأنه يجب على المحاسبين القانونيين عدم التعامل أو الدخول في علاقات مالية مع أشخاصٍ مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية ، كما يجب عليهم التأكد من أن العميل غير مدرج ضمن القوائم التي تعممها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، وذلك قبل الدخول في علاقة مستمرة معه، كما يجب عليهم اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بأنفسهم ولا يجوز لهم أن يعتمدوا على طرف ثالث في استيفاء هذه الإجراءات. كما نصت المادة الثامنة من (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات) أنه يجب على المحاسبين القانونيين أن يطلبوا من كل عميل توقيع إقرار خطي يحدد فيه هوية المستفيد الحقيقي من العلاقة المستمرة أو العملية العابرة، ويجب أن يتعرفوا على هوية المستفيد الحقيقي بالاطلاع على بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها من وثائق وبيانات رسمية. وفيما يتعلق بواجب العناية المهنية أكدت دراسة (Sallaberry ,et al., 2024) أن استشعار المسؤولية الشخصية للمحاسب القانوني تؤثر بشكل مباشر على مستويات معرفته بمؤشرات مخاطر غسل الأموال والإبلاغ عنها.

الالتزام الرابع واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية

نصت المادة الرابعة عشرة من (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات) بأنه يجب إبلاغ مسؤول الامتثال عن أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال، ويلتزم مسؤول الامتثال بإخطار الوحدة فوراً عن العمليات المشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال، ويجب الإخطار على النموذج المعد لهذا الغرض من قبل وحدة جمع المعلومات مع مراعاة الالتزام بطلبات استيفاء النموذج المشار إليه.

وفيما يتعلق بواجب رفع تقارير الاشتباه توصلت دراسة Elaiyarajah & (Hagevik,2022) إلى وجود فجوة توقعات بين الهيئات الحكومية وبين خبرة العديد من المراجعين والمحاسبين بما في ذلك الجمعيات المهنية المحاسبية لوجود صعوبة في متطلبات اللوائح، كما توصلت إلى وجود عدد قليل من المراجعين والمحاسبين المستوعبين للوائح مكافحة غسل الأموال.

الالتزام الخامس الاحتفاظ بالسجلات والمستندات

نصت المادة الثانية عشرة من (تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات) بأنه يجب على المحاسبين القانونين الاحتفاظ بالسجلات والوثائق المتعلقة بالعمليات التي يجريها مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إنهاء التعامل مع العميل أو إنجاز العملية، ويجب عليهم تحديث البيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالعملاء والمستفيدين الحقيقيين بصفة دورية، كما يجب عليهم إتاحة جميع السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالعملاء والعمليات عند طلبها من وحدة جمع المعلومات المالية والجهات المختصة. وقد أورد (قانون رقم(١٧) لسنة ٢٠١٣م بتعديل بعض مواد القانون رقم(١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال ،ص ١٣) الجزاءات المترتبة على عدم تحمل المسؤولية القانونية للمحاسبين القانونيين، حيثُ نصت المادة الثالثة والأربعون من القانون في الفقرة (أ) أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرة ملايين ريال كل من يخالف أحكام المادة الثالثة عشرة من هذا القانون الخاص بإبلاغ وحدة جمع المعلومات المالية عن أي عمليات لها صلة بغسل الأموال ، ويجوز للمحكمة إلغاء الترخيص والمنع من مزاولة المهنة، كما نصت الفقرة (ج) أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تزيد على مليون ريال كل من يخالف احكام المادة العاشرة من القانون الخاص باتخاذ الإجراءات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين لمكافحة غسل الأموال

٣-٣ العوامل البيئية المؤثرة في الحد من غسل الأموال القائم على التجارة:

يوجد العديد من العوامل البيئية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من عمليات غسل الأموال القائم على التجارة، حيث توصلت دراسة Salehi, et al., (2023) إلى أن هناك علاقة سلبية بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الفكري وغسل الأموال بمعنى أنه كلما زادت الخصائص غير المادية في المنظمة بما في ذلك رأس المال الفكري والاجتماعي قَلَ غسل الأموال في الشركات التجارية. أما دراسة (صهباء وآخرون، ٢٠١٨) ودراسة (Yusoff, et al., 2023) فقد أكدت على أن مستوى العلاقة التعاونية بين لجان المراجعة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي في مكافحة عمليات غسل الأموال يجب أن تكون مستمرة ومستندة على معايير المراجعة الدولية. وأضافت دراسة (Mousavi, et al.,2022) أن الخصائص المهنية

كالاستقلالية والموضوعية والخبرة المالية لدى أطراف المراجعة له تأثير كبير للحد من عمليات غسل الأموال. كما أضافت دراسة (عبيد وعلي، ٢٠١٤) أن هناك حاجة إلى توافر المؤهلات العلمية والعملية وزيادة الاهتمام والمعرفة لدى أطراف المراجعة بتكنولوجيا المعلومات التي بدأت تشكل الجزء الأكبر من العمليات الالكترونية ليتسنى لهم القيام بعملهم بمهنية وجودة عالية. وفي ذات السياق أكدت دراسة (سعودي ولطفي، ٢٠١٥) و دراسة (قمبر،٢٠٢٠) ودراسة (Barati, et al., 2022)على ضرورة توافر الكفاية العددية للمراجعين وتوافر مهارات التحقيق والتحري بالإضافة إلى الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون للقيام بعمليات فحص المعاملات والسجلات وإعداد التقارير وفحص ثقافة وحوكمة الشركات للمساهمة الفعالة في الحد من ممارسات غسل الأموال القائم على التجارة.

وفي ذات السياق، توصلت دراسة (Thommandru & Chakka,2023) إلى أن الأساليب التقليدية في البيئة المصرفية تفتقر إلى الشفافية والكفاءة لكشف غسل الأموال، وتوصي باستخدام الأساليب الحديثة مثل Blockchain والتي تعد منصة جيدة لتوفير حل بسيط وآمن وموثوق به لتحديد هوية المستخدم والتحقق منه لمكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي، وأضافت دراسة (السعد والعمودي ،٢٠١٩) ودراسة (كزار،٢٠٢١) أن التزام القطاع المصرفي بالقواعد الصادرة عن المؤسسات النقدية واهتمامها بتوعية موظفيها بخطورة عمليات غسل الأموال وسبل مكافحتها ومعرفتها الجيدة بإسهام الإجراءات المحاسبية سيساعد على مكافحة غسل الأموال. وفيما يتعلق بالبيئة القانونية والاقتصادية والمالية ذكرت دراسة (Ghulam & Szalay,2023) ودراسة (Aljassmi, et, al.,2024) أن هناك عوامل تؤثر على مكافحة غسل الأموال تتمثل في حجم الصادرات، وسعر صرف العملة، والسرية المالية، واتساع سوق العقارات، وكمية تدفق الأموال إلى الخارج، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتوصي الدراستان بضرورة التعزيز العام للقوانين والسياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وأضافت دراسة (Khan, 2021) أن على كل دولة القيام بتنظيم ومراقبة مناطق التجارة الحرة، حيث يتم استخدامها غالباً كحجر الزاوية لغسل الأموال.

٣-٤ نظرية الامتثال القانوني وعلاقتها باكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها:

في إطار مكافحة غسل الأموال نجد أن نظرية الامتثال القانوني هي النظرية المفسرة للعلاقة بين التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال وبين اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال والإبلاغ عنها، حيث تشير نظرية الامتثال القانوني إلى وجود أربعة أسباب أساسية للامتثال للقانون وهي: اولاً: التنشئة الاجتماعية المحتوية على التعليم والتوعية المتعلقة بأداء الواجب، وثانياً: التعود أو الممارسة المتكررة، وثالثاً: الحصول على المنفعة، ورابعاً: الطاعة الجماعية التي يدخل فيها الرغبة في التماهي مع مجموعة معينة (Afifah, 2021,p.58). وتشير نظرية الامتثال أيضاً إلى أن فاعلية القانون يعتمد على تصميم وتنفيذ آليات الامتثال بما في ذلك حماية المبلغين عن المخالفات وإجراءات مكافحة الانتقام (Fiene, 2023,p.4) ، وبناء على ما سبق، استنتج الباحث أن التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال يحتاج إلى التعليم والتوعية المتعلقة بأداء الواجب، والممارسات المتكررة، والحصول على المنفعة، والطاعة الجماعية، وهذا ما احتوته أبعاد وفقرات أثر التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال (المتغير المستقل) لاكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها (المتغير التابع) وهذا ما سيقوم الباحث باختباره في الدراسة الميدانية.

٤/ الدراسة الميدانية واختبار الفروض

٤-١ منهج تحليل بيانات الدراسة الميدانية

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي، كونه المنهج المناسب لهذه الدراسة، الذي يتم من خلاله اختبار فروض الدراسة وتحديد مدى قبولها من عدمه عن طريق طرح الاستبانة على عينة الدراسة وتجميع الإجابات على العبارات الواردة فيها واختبارها إحصائيا .

٤-٢ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين بمكاتب وشركات المحاسبة القانونية المتواجدين في صنعاء البالغ عددهم (٢٩٨) مراجعاً طبقاً للكشف السنوي المعد والمعتمد من قبل وزارة الصناعة والتجارة عام ٢٠٢٤م، كما يتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي بصنعاء البالغ عددهم

(٣٠) موظفاً، وقد تم اختيار عينة حجمها(٢٠٠) مفردة بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم تحديد حجم عينة الدراسة من المراجعين الخارجيين بناء على جدول حجم العينات لـ(Krejcie & Morgan) الذي أورده (العريقي،٢٠١٦،ص ١٨٦)، والذي حدد بأن مجتمع مكون من (٢٩٨) عنصراً فإن حجم العينة المناسبة له (١٧٠) مفردة، بينما تم أخذ جميع موظفي وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي البالغ عددهم(٣٠) مفردة، والجدول(١) يوضح مجتمع وعينة الدراسة:

جدول رقم (١) مجتمع وعينة الدراسة

البيان	حجم المجتمع	حجم العينة	نسبة العينة إلى المجتمع	الاستبانات المستردة	نسبة المستردة إلى حجم العينة
مراجع خارجي	298	١٧٠	٥٧٪	١٣٦	٨٠٪
موظفو وحدة المعلومات	30	٣٠	١٠٠٪	٢٨	٩٣٪
الإجمالي	**٣٢٨**	**٢٠٠**	**٦١٪**	**١٦٤**	**٨٢٪**

يتضح من الجدول (١) أن نسبة الاستبانات المستردة إلى حجم العينة كانت بنسبة (٨٢٪) وهي مقبولة إحصائيا لتعميم نتائج الدراسة الميدانية.

٤-٣ وحدة التحليل:

تمت عملية التحليل على مستوى الأفراد (المراجعين الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة الخارجية وموظفي وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي)، وذلك لأنهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تحديد مستوى توافر أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد قام الباحث بإدخال موظفي وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي في العينة تحت مبرر أن تقارير الاشتباه الخاصة بمؤشرات غسل الأموال القائم على التجارة ترفع من المحاسبين القانونيين إلى وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي، وبناء على ذلك يمكن إجراء الدراسة الميدانية من جهتين هي المعنية بموضوع الدراسة.

٤-٤ خصائص عينة الدراسة:

جدول (٢) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
النوع	ذكر	161	٪٩٨.١٧
	انثى	3	٪١.٨٣
	الإجمالي	**١٦٤**	**% 100**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	108	٪٦٥.٨٥
	ماجستير	37	٪٢٢.٥٦
	دكتوراه	19	٪١١.٥٩
	الإجمالي	**١٦٤**	**% 100**
التخصص العلمي	محاسبة	140	٪٨٥.٣٧
	علوم مالية ومصرفية	8	٪٤.٨٨
	إدارة أعمال	6	٪٣.٦٦
	أخرى	10	٪٦.١٠
	الإجمالي	**١٦٤**	**% 100**
مكان الوظيفة	وحدة جمع المعلومات المالية	28	٪١٧.٠٧
	شركة محاسبة قانونية	62	٪٣٧.٨٠
	مكتب محاسب قانوني	74	٪٤٥.١٢
	الإجمالي	**١٦٤**	**% 100**
الوظيفة	مساعد مراجع	14	٪٨.٥٤
	مراجع	68	٪٤١.٤٦
	مدير مراجعة	28	٪١٧.٠٧
	مسؤول امتثال	7	٪٤.٢٧
	نائب مدير	4	٪٢.٤٤
	الشريك المسؤول	17	٪١٠.٣٧
	مختص	10	٪٦.١٠
	رئيس قسم	5	٪٣.٠٥
	مدير إدارة	9	٪٥.٤٩
	مدير عام	2	٪١.٢٢
	الإجمالي	**١٦٤**	**% 100**

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من ٣ سنوات	30	٪١٨.٢٩
	من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات	37	٪٢٢.٥٦
	من ٦ إلى أقل من ١٠ سنوات	18	٪١٠.٩٨
	١٠ سنوات فأكثر	79	٪٤٨.١٧
	الإجمالي	**١٦٤**	**% 100**

يوضح الجدول (٢)، الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة حيث يتضح أن نسبة (٩٨.١٧٪)من أفراد العينة من الذكور في حين إن نسبة العينة من الإناث كانت(١.٨٣٪)، ويبين الجدول (٢) أن حملة المؤهل العلمي بكالوريوس جاءت الأعلى عدداً بنسبة (٦٥.٨٥٪)، فيما كان حملة المؤهل العلمي (دكتوراه) الأقل توافراً بنسبة (١١.٥٩٪)، ويوضح الجدول (٢) أن أكبر عدد من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة بنسبة (٨٥.٣٧٪) ، بينما كان حملة التخصص إدارة أعمال الأقل توافراً بنسبة(٣.٦٦٪)، ويوضح الجدول(٢) أن نسبة (٤٥.١٢%) مكان وظائفهم مكتب محاسب قانوني، ونسبة (٣٧.٨٠%) مكان وظائفهم شركة محاسبة قانونية، وأخيراً حصلت فئة وحدة جمع المعلومات المالية على نسبة (١٧.٠٧%)، ويبين الجدول (٢) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة (مراجعين) بنسبة (٤١.٤٦٪)، بينما كان العدد الأقل وظيفتهم (مدير عام) بنسبة (١.٢٢٪)، كما يُظهر الجدول (٢) أن نسبة (٤٨.٧٩٪) سنوات خبرتهم ١٠ سنوات فأكثر، في حين جاء في المرتبة الأخيرة ذات الخبرة (من ٦ إلى أقل من ١٠ سنوات) وتمثل (١٠.٩٨٪) من إجمالي المستجيبين.

٤-٥ أداة الدراسة وخطوات بنائها:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداةٍ رئيسة لجمعِ البياناتِ اللازمة، واعتمد الباحث في بناء فقرات الاستبانة على مجموعة من القوانين والمعايير واللوائح والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة مع الاسترشاد بالدراسات السابقة، وتم تنقيتها وتعديلها بما يتناسب مع الدراسة الحالية، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام تناول **القسم الأول:** المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة ،بينما تناول **القسم الثاني** الأسئلة الخاصة بالمتغير التابع، وتناول **القسم الثالث** الأسئلة الخاصة بالمتغير المستقل، كما قام الباحث بتصميم الاستبانة وفقاً لمقياسِ ليكرت الخماسي المعروف المكون من خمس درجات .

٤-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (٢٧)، وتم استخدام اختبار الالتواء والتفلطح: لاختبار التوزيع الطبيعي، واختبار معامل ارتباط بيرسون: لاختبار الصدق البنائي، واختبار ألفا كرونباخ : لاختبار ثبات أداة الدراسة، واستخدمت الدراسة التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ومؤشر الأهمية النسبية، في الإحصاء الوصفي. كما استخدمت الانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد، واختبار T للعينات المستقلة.

٤-٧ صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ. **الصدق الظاهري لأداة الدراسة:** قام الباحث بعرض الاستبانة على خمسة من المحكمين من ذوي الاختصاص، ثلاثة منهم من أساتذة المحاسبة في الجامعات واثنان من المحاسبين القانونيين، وطُلِب منهم إبداء آرائهم في مدى مناسبة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، واستناداً إلى الملاحظات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي أسهمت في تجويد الاستبانة وإخراجها في صورتها النهائية.

ب. **الصدق والثبات لأداة الدراسة:** قام الباحث بحساب الصدق لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (R) بين كل بعد بالدرجة الكلية لفقرات المجال الذي ينتمي إليه، والجدول(٣) يوضح أن جميع أبعاد الدراسة جاءت مرتبطة بمتغيراتها بدرجات ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهذا مؤشر على وجود صدق تقارب بين متغيرات وأبعاد الدراسة، ما يشير إلى عدم وجود أبعاد قد تضعف من المصداقية البنائية للمتغيرات. كما قام الباحث بالتحقق من الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ ، حيث تكون قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمتُها أكبرَ من(٠.٧٠) وكلما اقتربت القيمة من(١) واحد؛ أي ١٠٠ %، دلَّ هذا على درجات ثبات أعْلى لأداة الدراسة (Al-Zahrani, 2023,p. 73)، والجدول (٣) يوضح أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) جاءت مرتفعة لكل بعد من أبعاد المتغير التابع والمستقل حيث بلغت قيمتُها أكبرَ من(٠.٧٠)،وهذا يعني نسبة ثبات مرتفعة، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة.

جدول (٣) الصدق والثبات لأداة الدراسة

المتغير	البعد	درجة الارتباط	درجة الثبات	مستوى الدلالة
مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة	المخاطر الهيكلية	.817**	0.796	0.000
	مخاطر نشاط التجارة	.909**	0.834	0.000
	مخاطر المستندات التجارية والسلع	.919**	0.897	0.000
	مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات	.850**	0.828	0.000
التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال	وضع نظام ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال	.610**	0.907	٠.000
	واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها	.353**	0.830	0.000
	العناية المهنية الواجبة	.723**	0.860	0.000
	واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية	.384**	0.900	٠.000
	الاحتفاظ بالسجلات	.714**	0.847	٠.000
	الصعوبات والمعوقات	.468**	0.909	٠.000

(**) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (p.≤ 0.01)

٤-٨عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

١) التحليل الوصفي لأبعاد المتغير التابع: مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة:

جدول (٤) التحليل الوصفي لمتغير مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
4	مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات	3.79	0.63	٧٥.٨٣٪	مرتفعة	1
3	مخاطر المستندات التجارية والسلع	3.78	0.71	٧٥.٥٧٪	مرتفعة	2
2	مخاطر نشاط التجارة	3.74	0.65	٧٤.٧٦٪	مرتفعة	3
1	المخاطر الهيكلية	3.66	0.66	٧٣.٢٣٪	مرتفعة	4
متوسط مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة		**3.74**	**0.58**	**٧٤.٨٥٪**	**مرتفعة**	

يبين الجدول (٤) أن مستوى توافر مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً، بمتوسط حسابي (٣.٧٤)، وانحراف معياري (0.58)، وأهمية نسبية (٧٤.٨٥٪)، وهذه الدرجة المرتفعة تشير إلى أن توافر مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة في المنشآت التجارية كان مرتفعاً، ويمكن تفسير ذلك باحتمالية وجود أنشطة مشبوهة مرتبطة بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة في المنشآت التجارية.

كما يتضح من الجدول (٤) أن جميع مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة متوفرة بدرجة مرتفعة، وقد جاء بُعد مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات الأكثر توافراً بين مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة بمتوسط حسابي (٣.٧٩) وانحراف معياري (٠.٦٣)، وأهمية نسبية (٧٥.٨٣٪)، ويمكن تفسير ذلك باحتمالية استخدام المعاملات المصرفية في غسل الأموال القائم

على التجارة ، خاصـــة في ظل تقدم العمليات المصـــرفية واســـتخدام الخدمات الالكترونية والتي يسهل استخدامها بصورة مخالفة للقانون.

ويوضـــح الجدول(٤) أن بُعد المخاطر الهيكلية الأقل توافراً بين مؤشـــرات مخاطر غسـل الأموال القائم على التجارة بمتوسـط حسـابي (٣.٦٦) وأهمية نسـبية (٧٣.٢٣٪)، وانحراف معياري (٠.٦٦)، ويمكن تفســـير ذلك بأن عمليات غســـل الأموال القائم على التجارة تمارس بشـكل غير منهجي، وممارسـتها بطرق منهجية قد تكون في قليل من المنشآت، كون عمليات غسل الأموال تحتاج إلى الأفراد المحترفين الذين يعملون في إطار منظم وفق نظام صارم لتوزيع الأدوار ووفقاً لهيكلة بالغة الدقة والتعقيدات والسرية.

ولمعرفةِ مسـتوى توافر مؤشـرات مخاطر غسـل الأموال القائم على التجارة بحسـب فقرات كل بُعد من أبعاد المتغير التابع قام الباحث بعرضـها تفصـيلياً على النحو الاتي:

البُعد الأول: المخاطر الهيكلية:

جدول (٥) التحليل الوصفي لبُعد المخاطر الهيكلية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
5	يظهر في السنة المالية للمنشأة التجارية فترات ركود غير مبررة.	3.79	0.93	٧٥.٧٣٪	مرتفعة	1
4	عدد الموظفين في المنشأة التجارية قليل بما لا يتسق مع حجم أعمالها.	3.79	0.92	٧٥.٧٣٪	مرتفعة	2
6	مدير المنشأة التجارية قليل الخبرة ويجهل تفاصيل المعاملات التجارية.	3.72	0.90	٧٤.٣٩٪	مرتفعة	3
2	يظهر عنوان المنشأة التجارية غير متناسب مع نشاطها التجاري.	3.65	0.97	٧٣.٠٥٪	مرتفعة	4
1	يظهر الهيكل المؤسسي للمنشأة التجارية بشكل معقد وغير منطقي.	3.56	0.97	٧١.٢٢٪	مرتفعة	٥
3	المنشأة التجارية غير متواجدة على الانترنت.	3.46	0.97	٦٩.٢٧٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد المخاطر الهيكلية		3.66	0.66	٧٣.٢٣٪	مرتفعة	

يُبين الجدول (٥) أن مستوى توافر المخاطر الهيكلية كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٦٦)، وأهمية نسبية (٧٣.٢٣٪)، وانحراف معياري (٠.٦٦)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (٥) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تعني أنه يظهر في السنة المالية للمنشآت التجارية فترات ركود غير مبررة. فيما جاءت الفقرة رقم (٣) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة تعني أن هناك منشآت تجارية غير متواجدة على الانترنت بدرجة موافقة أقل.

البُعد الثاني: مخاطر نشاط التجارة:

جدول (٦) التحليل الوصفي لبُعد مخاطر نشاط التجارة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
2	النشاط التجاري للمنشأة التجارية غير متسق مع نوع أعمالها المعلن.	3.88	0.81	٧٧.٦٨٪	مرتفعة	1
3	تدخل المنشأة التجارية في صفقات تجارية معقدة تشمل العديد من الوسطاء الخارجيين في خطوط أعمال غير متوافقة مع نشاطها.	3.88	0.95	٧٧.٦٨٪	مرتفعة	2
6	تشتري المنشأة التجارية السلع بمبالغ كبيرة تتجاوز قدراتها الاقتصادية.	3.84	0.85	٧٦.٧١٪	مرتفعة	3
5	تكونت المنشأة التجارية حديثاً ودخلت في قطاع يصعب دخوله.	3.71	0.84	٧٤.١٥٪	مرتفعة	4
1	المنشأة التجارية لا تقدم إقرارات ضريبة المبيعات.	3.63	0.90	٧٢.٥٦٪	مرتفعة	5
4	تعرض المنشأة التجارية هوامش ربح منخفضة بشكل مستمر.	3.49	0.90	٦٩.٧٦٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد مخاطر نشاط التجارة		**3.74**	**0.65**	٧٤.٧٦٪	**مرتفعة**	

يُبين الجدول (٦) أن مستوى توافر مخاطر نشاط التجارة كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٧٤)، وأهمية نسبية (٧٤.٧٦٪)، وانحراف معياري (٠.٦٥)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (٢) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تعني وجود منشآت تجارية غير متسقة مع نشاطها التجاري المعلن. ويمكن تفسير

ذلك بأن بعض المنشـــآت قد تتخذ من التجارة ســـتاراً، لإضـــفاء الطابع الشـــرعي لأنشطتها، ولإخفاء حقيقة الأموال التي اكتسبتها.

فيما جاءت الفقرة رقم (٤) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة الأدنى تعني أن عينة الدراســـة تشـــير بدرجة مرتفعة إلى أن المنشـــآت التجارية تعرض هوامش ربح منخفضة بشكل مستمر، ولكن بدرجة موافقة أقل.

البُعد الثالث: مخاطر المستندات التجارية والسلع:

جدول (٧) التحليل الوصفي لبُعد مخاطر المستندات التجارية والسلع

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
1	يوجد في المنشأة التجارية تناقضات بين كمية وجودة وحجم وقيمة السلع الفعلية ووصفها.	3.86	0.74	٧٧.٢٠٪	مرتفعة	1
5	تقوم المنشأة التجارية بتوجيه شحنات سلعها عبر عدد من الدول دون مبرر اقتصادي أو تجاري.	3.82	0.85	٧٦.٤٦٪	مرتفعة	2
2	تُعرض المنشأة التجارية العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية بأقل من قيمتها السوقية.	3.80	0.90	٧٦.١٠٪	مرتفعة	3
4	تمتلك المنشأة التجارية مستندات تجارية أو جمركية تتضمن معلومات خاطئة أو مضللة.	3.79	0.97	٧٥.٧٣٪	مرتفعة	4
6	تظهر عقود المعاملات التجارية للمنشأة التجارية بسيطة بشكل غير عادي كاستخدام نماذج عقود متاحة على الانترنت.	3.71	0.78	٧٤.٢٧٪	مرتفعة	5
3	تمتلك المنشأة التجارية عقوداً أو فواتير أو مستندات تجارية لسلعها تحمل أوصافاً غامضة.	3.68	0.95	٧٣.٦٦٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد مخاطر المستندات التجارية والسلع		3.78	0.71	٧٥.٥٧٪	مرتفعة	

يُبين الجدول (٧) أن مستوى توافر مخاطر المستندات التجارية والسلع كان مرتفعاً بمتوســـط حســـابي (٣.٧٨)، وأهمية نســـبية (٧٥.٥٧٪)، وانحراف معياري (٠.٧١)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (١) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تعني أنه يوجد في المنشآت التجارية تناقضات بين كمية وجودة وحجم وقيمة السلع الفعلية ووصفها. ويمكن تفسير ذلك بأن من ضمن الأساليب الشائعة في غسل الأموال القائم على التجارة التلاعب المتعمد في سعر أو كمية أو جودة البضائع في مستندات التجارة من خلال تغيير هذه التفاصيل.

فيما جاءت الفقرة رقم (٣) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة تعني أن عينة الدراسة تشير بدرجة مرتفعة إلى أن المنشآت التجارية تمتلك عقود أو فواتير أو مستندات تجارية لسلعها تحمل أوصاف غامضة، ويمكن تفسير ذلك بأن المنشآت التجارية التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير تستخدم فواتير تحتوي على أوصاف غامضة أو غير مكتملة للبضائع، وذلك قد يكون تكتيكاً لإخفاء الأنشطة غير المشروعة ضمن الأنشطة التجارية المشروعة، ومن خلال هذه التلاعبات، يستطيع غاسلو الأموال إخفاء طبيعة أنشطتهم المالية الحقيقية.

البُعد الرابع: مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات:

جدول (٨) التحليل الوصفي لبُعد مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
3	يتم دفع قيمة السلع المستوردة للمنشأة التجارية من قبل منشأة تجارية أخرى دون أسباب اقتصادية واضحة.	3.85	0.92	٧٦.٩٥٪	مرتفعة	1
2	تمتلك المنشأة التجارية حساباً بنكياً يحتوى على مبالغ كبيرة غير متناسبة مع نشاطها التجاري.	3.83	0.90	٧٦.٥٩٪	مرتفعة	2
5	الحساب البنكي للمنشأة التجارية حساب "دفع من خلال" مع حركة سريعة لمعاملات كبيرة الحجم ورصيد صغير في نهاية اليوم بدون أسباب عمل واضحة.	3.83	0.82	٧٦.٥٩٪	مرتفعة	3
4	المعاملات التجارية في الحساب البنكي الخاصة بالمنشأة التجارية هي باستمرار أقل بقليل من حدود الإبلاغ.	3.79	0.86	٧٥.٧٣٪	مرتفعة	4
6	رصيد الحساب البنكي للمنشأة التجارية يزداد بسرعة وبشكل ملحوظ ثم يصبح راكداً بعد فترة قصيرة من الزمن.	3.74	0.81	٧٤.٨٨٪	مرتفعة	5
1	تقوم المنشأة التجارية بإجراء تغيير في اللحظات الأخيرة لترتيبات الدفع للمعاملات التجارية.	3.71	0.81	٧٤.٢٧٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات		**3.79**	**0.63**	٧٥.٨٣٪	**مرتفعة**	

يُبين الجدول (٨) أن مستوى توافر مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٧٩)، وأهمية نسبية (٧٥.٨٣٪)، وانحراف معياري (٠.٦٣)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (٣) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تشير إلى أن أهم مؤشرات مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات دفع قيمة السلع المستوردة للمنشأة التجارية من قبل منشأة تجارية أخرى دون أسباب اقتصادية واضحة، وقد يفسر ذلك بأن هذه الطريقة غالبا ما تُستخدم جنباً إلى جنب مع المعاملات التجارية لنقل الأموال غير المشروعة.

فيما جاءت الفقرة رقم (١) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة تعني أن من مؤشرات مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات قيام المنشآت التجارية بإجراء تغييرات في اللحظات الأخيرة لترتيبات الدفع للمعاملات التجارية الخاصة بها، ولكن بدرجة موافقة أقل من قبل عينة الدراسة.

٢) التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل: التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال:

جدول (٩) التحليل الوصفي لمتغير التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
٥	الاحتفاظ بالسجلات	3.85	0.64	٧٦.٩٩٪	مرتفعة	١
٢	واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها	3.84	0.64	٧٦.٧٣٪	مرتفعة	٢
٣	العناية المهنية الواجبة	3.76	0.70	٧٥.٢٢٪	مرتفعة	3
1	وضع نظام ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال	3.66	0.78	٧٣.٢١٪	مرتفعة	4
4	واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية	3.62	0.80	٧٢.٣٢٪	مرتفعة	5
٦	الصعوبات والمعوقات	3.16	0.83	٦٣.٢٧٪	متوسطة	٦
متوسط التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال		**3.65**	**0.39**	٧٢.٩٦٪	**مرتفعة**	

يبين الجدول (٩) أن مستوى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال كان مرتفعاً، بمتوسط حسابي (٣.٦٥)، وانحراف معياري(0.39)، وأهمية

نسبية (٧٢.٩٦٪)، كما يتضح من الجدول (٩) أن جميع مؤشرات الالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال من المحاسب القانوني متوفرة بمستوى مرتفع، وقد حصل بُعد الصعوبات على درجة متوسطة، وقد جاء بُعد الاحتفاظ بالسجلات الأكثر ممارسة بين أبعاد التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال بمتوسط حسابي (٣.٨٥) وانحراف معياري (٠.٦٤)، وأهمية نسبية (٧٦.٩٩٪)، بينما جاء بُعد الصعوبات والمعوقات الأقل توافراً بين أبعاد التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال بمتوسط حسابي (٣.١٦) وأهمية نسبية (٦٣.٢٧٪)، وانحراف معياري (٠.٨٣).

ولمعرفة مستوى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال بحسب فقرات كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل قام الباحث بعرضها تفصيلياً على النحو الآتي :

البُعد الأول: وضع نظام ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال:

جدول (١٠) التحليل الوصفي لبُعد وضع نظام ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
5	يتم تدريب المحاسب القانوني على تطبيق الإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال.	3.80	0.97	٧٥.٩٨٪	مرتفعة	1
6	يتحقق المحاسب القانوني من الالتزام بالمنشورات والسياسات والإجراءات الموضوعة لمكافحة غسل الأموال.	3.79	0.90	٧٥.٨٥٪	مرتفعة	2
4	يتوفر فهم كامل لدى المحاسب القانوني لكل القوانين واللوائح والمنشورات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.	3.66	0.88	٧٣.١٧٪	مرتفعة	3
3	يتوفر مراجع بوظيفة "مسؤول امتثال" يتولى مهمة إخطار وحدة جمع المعلومات المالية عن أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال.	3.60	0.92	٧٢.٠٧٪	مرتفعة	4
2	يتوفر في نظام الضبط الداخلي أسساً لقبول العملاء حسب درجة مخاطر غسل الأموال.	3.57	0.94	٧١.٣٤٪	مرتفعة	٥
1	يتوفر نظام ضبط داخلي لدى المحاسب القانوني يشتمل على إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال.	3.54	1.03	٧٠.٨٥٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد وضع نظام ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال		3.66	0.78	٧٣.٢١٪	مرتفعة	

يُبين الجدول (١٠) أن مستوى توافر نظام ضبط داخلي لدى المحاسب القانوني كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٦٦)، وأهمية نسبية (٧٣.٢١٪)، وانحراف معياري (٠.٧٨)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (٥) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تشير إلى أن المحاسبين القانونيين يتلقون تدريباً على تطبيق الإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال. فيما جاءت الفقرة رقم (١) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة بالرغم من أنها مرتفعة إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة، ما يعني أن المحاسبين القانونيين بحاجة إلى أنظمة ضبط داخلية تشتمل على إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال.

البُعد الثاني: واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها:

جدول (١١) التحليل الوصفي لبُعد واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
1	يصنف المحاسب القانوني العملاء حسب درجة مخاطر غسل الأموال.	3.96	0.87	٧٩.٢٧٪	مرتفعة	1
2	يحصل المحاسب القانوني على موافقة الشريك المسؤول عند التعاقد مع العملاء مرتفعي المخاطر.	3.86	0.91	٧٧.٢٠٪	مرتفعة	2
5	يفحص المحاسب القانوني الوسائل التكنولوجية التي يتم عن طريقها تقديم السلع والخدمات للمنشآت التجارية.	3.86	0.81	٧٧.٢٠٪	مرتفعة	3
4	يفحص المحاسب القانوني خلفية المعاملات الكبيرة والمعقدة والتأكد من الغرض منها.	3.85	0.79	٧٦.٩٥٪	مرتفعة	4
3	يتخذ المحاسب القانوني إجراءات كافية للتعرف على مصادر ثروة العملاء والمستفيدين الحقيقيين مرتفعي المخاطر.	3.82	0.87	٧٦.٣٤٪	مرتفعة	5
6	يبذل المحاسب القانوني عناية خاصة للعمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في الدول التي لا يتوفر لها نظم مناسبة لمكافحة غسل الأموال.	3.67	0.98	٧٣.٤١٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها		**3.84**	**0.64**	٧٦.٧٣٪	**مرتفعة**	

يُبين الجدول (١١) أن مستوى توافر تقييم مخاطر العملاء لدى المحاسب القانوني كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٨٤)، وأهمية نسبية (٧٦.٧٣٪)، وانحراف

معياري (٠.٦٤)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (١) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة توضح أن المحاسبين القانونيين يصنفون عملاءهم حسب درجة مخاطر غسل الأموال. فيما جاءت الفقرة رقم (٦) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة بالرغم من أنها مرتفعة إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة مما يعني أن المحاسبين القانونيين بحاجة لبذل عناية أكبر خاصة للعمليات التي تتم مع أشخاص متواجدين في الدول التي لا يتوفر لها نظم مناسبة لمكافحة غسل الأموال.

البُعد الثالث: العناية المهنية الواجبة:

جدول (١٢) التحليل الوصفي لبُعد العناية المهنية الواجبة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
1	يتعرف المحاسب القانوني على هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها بالاطلاع على معلومات يتم الحصول عليها من وثائق رسمية.	3.91	0.85	٧٨.٢٩٪	مرتفعة	1
2	يمنع المحاسب القانوني التعامل أو الدخول في علاقات مالية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية.	3.85	0.98	٧٦.٩٥٪	مرتفعة	2
3	يتأكد المحاسب القانوني من أن العميل غير مدرج ضمن القوائم التي تعممها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وذلك قبل الدخول في علاقة مستمرة معه.	3.84	0.89	٧٦.٧١٪	مرتفعة	3
5	يراقب المحاسب القانوني بشكل مستمر العلاقة مع العميل للتعرف على نمط تعاملاته واكتشاف أي معاملات غير متفقة مع هذا النمط أو مع طبيعة نشاطه.	3.74	0.97	٧٤.٧٦٪	مرتفعة	4
4	يتخذ المحاسب القانوني إجراءات العناية الواجبة بأنفسهم ولا يتم الاعتماد على طرف ثالث في استيفاء هذه الإجراءات.	3.73	0.92	٧٤.٥١٪	مرتفعة	5
6	يطلب المحاسب القانوني من كل عميل توقيع إقرار خطي يحدد فيه هوية المستفيد الحقيقي من العلاقة المستمرة بينهما.	3.51	0.90	٧٠.١٢٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد العناية المهنية الواجبة		**3.76**	**0.70**	**٧٥.٢٢٪**	**مرتفعة**	

يُبين الجدول (١٢) أن مستوى توافر العناية المهنية الواجبة لدى المحاسب القانوني كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (٣.٧٦)، وأهمية نسبية (٧٥.٢٢٪)،

وانحراف معياري (٠.٧٠)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (١) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تعني أن المحاسبين القانونيين يحرصون على التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها بالاطلاع على معلومات يتم الحصول عليها من وثائق رسمية. فيما جاءت الفقرة رقم (٦) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة بالرغم من أنها مرتفعة إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة مما يعني أن المحاسبين القانونيين لا يهتمون بمطالبة كل عميل توقيع إقرار خطي يحددون من خلاله هوية المستفيد الحقيقي.

البُعد الرابع: واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية:

جدول (١٣) التحليل الوصفي لبُعد واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
5	يدرك المحاسب القانوني حجم الغرامات والجزاءات الخاصة بمخالفة أحكام قانون مكافحة غسل الأموال المتعلقة بعدم الإبلاغ لوحدة جمع المعلومات المالية.	3.80	0.94	٧٦.١٠٪	مرتفعة	1
6	يحصل المحاسب القانوني على مكافآت مجزية مقابل رفع تقارير الاشتباه.	3.66	1.07	٧٣.١٧٪	مرتفعة	2
4	يمنع المحاسب القانوني الإفصاح لأيّ شخص غير مخول عن معلومات تتعلق بتقديم أو عدم تقديم تقارير الاشتباه إلى وحدة جمع المعلومات المالية.	3.65	0.94	٧٣.٠٥٪	مرتفعة	3
3	يرفع مسؤول الامتثال تقارير الاشتباه بغسل الأموال لوحدة جمع المعلومات المالية فوراً حسب النموذج المعد لذلك.	3.57	0.95	٧١.٤٦٪	مرتفعة	4
2	يقوم المحاسب القانوني بإبلاغ مسؤول الامتثال عن أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال.	3.52	0.96	٧٠.٤٩٪	مرتفعة	5
1	تتوفر لدى المحاسب القانوني مؤشرات اشتباه مكتوبة يتم اسقاطها على المعاملات التجارية الخاصة بالعملاء.	3.48	0.99	٦٩.٦٣٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية		**3.62**	**0.80**	٧٢.٣٢٪	**مرتفعة**	

يُبين الجدول (١٣) أن مستوى توافر رفع تقارير الاشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية لدى المحاسب القانوني كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٦٢)، وأهمية نسبية (٧٢.٣٢٪)، وانحراف معياري (٠.٨٠)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (٥) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تعني أن المحاسبين القانونيين يدركون حجم الغرامات والجزاءات الخاصة بمخالفة أحكام قانون مكافحة غسل الأموال المتعلقة بعدم الإبلاغ لوحدة جمع المعلومات المالية.

فيما جاءت الفقرة رقم (١) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة بالرغم من أنها مرتفعة إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة مما يعني أن المحاسبين القانونيين بحاجة إلى مؤشرات اشتباه مكتوبة يتم إسقاطها على المعاملات التجارية الخاصة بعملائهم.

البُعد الخامس: الاحتفاظ بالسجلات:

جدول (١٤) التحليل الوصفي لبُعد الاحتفاظ بالسجلات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
1	يحتفظ المحاسب القانوني بالسجلات والوثائق المتعلقة بالعمليات مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انهاء التعامل مع العملاء.	4.10	0.77	٨٢.٠٧٪	مرتفعة	1
5	يحتفظ المحاسب القانوني بالسجلات والوثائق المتعلقة بالعمليات في مكان آمن.	3.90	0.81	٧٨.٠٥٪	مرتفعة	2
2	يقوم المحاسب القانوني بتحديث البيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالعملاء والمستفيدين الحقيقيين بصفة دورية.	3.88	0.85	٧٧.٥٦٪	مرتفعة	3
3	يحتفظ المحاسب القانوني بالسجلات والمستندات الخاصة بالعمليات المشتبه فيها والتي تم إخطار وحدة جمع المعلومات المالية بها.	3.79	0.93	٧٥.٧٣٪	مرتفعة	4
4	يحتفظ المحاسب القانوني بالسجلات والبيانات والمعلومات عن العمليات المصرفية المنفذة لصالح العميل أو المستفيد الحقيقي.	3.74	0.76	٧٤.٨٨٪	مرتفعة	5
6	يقوم المحاسب القانوني بإتاحة جميع الوثائق المتعلقة بالعملاء والعمليات عند طلبها من وحدة جمع المعلومات المالية والجهات المختصة.	3.68	0.96	٧٣.٦٦٪	مرتفعة	٦
متوسط بُعد الاحتفاظ بالسجلات		**3.85**	**0.64**	٧٦.٩٩٪	**مرتفعة**	

يُبين الجدول (١٤) أن مستوى توافر سجلات للعملاء لدى المحاسب القانوني كان مرتفعاً بمتوسط حسابي (٣.٨٥)، وأهمية نسبية (٧٦.٩٩٪)، وانحراف معياري (٠.٦٤)، وبدرجة موافقة مرتفعة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (١) في المرتبة الأولى، وهذه الدرجة تعني أن المحاسبين القانونيين يحتفظون بالسجلات والوثائق المتعلقة بالعمليات مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إنهاء التعامل مع العملاء. فيما جاءت الفقرة رقم (٦) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة بالرغم من أنها مرتفعة إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة مما يعني أن المحاسبين القانونيين قد يتحفظوا على إتاحة جميع الوثائق المتعلقة بعملائهم والعمليات المرتبطة بهم عند طلبها من وحدة جمع المعلومات المالية والجهات المختصة.

البُعد السادس: الصعوبات والمعوقات:

جدول (١٥) التحليل الوصفي لبُعد الصعوبات والمعوقات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى التوفر	الرتبة
1	يجد المحاسب القانوني صعوبة في تفسير وفهم قوانين ولوائح غسل الأموال.	3.34	1.05	٦٦.٨٣٪	متوسطة	1
2	يجد المحاسب القانوني صعوبة في تفسير وفهم إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية.	3.29	0.96	٦٥.٨٥٪	متوسطة	2
6	يجد المحاسب القانوني صعوبات ومعوقات في التواصل مع الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال.	3.14	1.01	٦٢.٨٠٪	متوسطة	3
3	يجد المحاسب القانوني صعوبة في فهم نموذج الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال الخاص بوحدة جمع المعلومات المالية.	3.09	0.97	٦١.٧١٪	متوسطة	4
5	يجد المحاسب القانوني صعوبات ومعوقات في التواصل مع جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.	3.08	1.10	٦١.٥٩٪	متوسطة	5
4	يجد المحاسب القانوني صعوبة في معرفة إجراءات مكافحة غسل الأموال داخل شركة المحاسبة القانونية أو مكتب المحاسب القانوني.	3.04	0.89	٦٠.٨٥٪	متوسطة	٦
متوسط بُعد الصعوبات والمعوقات		3.16	0.83	٦٣.٢٧٪	متوسطة	

يُبين الجدول (١٥) أن مستوى توافر صعوبات ومعوقات لدى المحاسب القانوني كان متوسطاً بمتوسط حسابي (٣.١٦)، وأهمية نسبية (٦٣.٢٧٪)، وانحراف معياري (٠.٨٣)، وبدرجة موافقة متوسطة لجميع الفقرات، وقد احتلت الفقرة رقم (١) المرتبة الأولى، وهذه الدرجة المتوسطة تعني وجود صعوبة متوسطة لدى المحاسبين القانونيين في تفسير وفهم قوانين ولوائح غسل الأموال، مما يشير إلى حاجة المحاسبين القانونيين إلى تفسير وفهم قوانين ولوائح غسل الأموال بشكل أوسع.

فيما جاءت الفقرة رقم (٤) في المرتبة الأخيرة، وهذه الدرجة تعني أن المحاسبين القانونيين يجدون صعوبة نوعاً ما في معرفة إجراءات مكافحة غسل الأموال.

٤-١٠ اختبار فروض البحث

لاختبار فروض البحث قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة، والانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

أ. اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص الفرضية الرئيسة على أنه: **يوجد أثر إيجابي لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.**

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول (١٦).

جدول (١٦) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	اختبار F	Sig.F مستوى الدلالة	معامل الانحدار β	اختبار T	Sig.T مستوى الدلالة
٠.414	٠.171	33.466	٠.000	٠.608	5.785	0.000

يتضح من الجدول (١٦) وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال في تعزيز اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، فمعامل التحديد R^2 يوضح بأن التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال بشكل عام فسر ما نسبته

(٠.١٧١) من التغيرات الحاصلة في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، ما يعني أن (١٧.١٠٪) من مستوى اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها المتحقق ناتج عن التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال، كما تفسر قيمة درجة التأثير β التي بلغت (٠.٦٠٨)، أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال سيؤدي إلى زيادة بمقدار (٦٠.٨٠٪) في مستوى اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (٣٣.٤٦٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذا يؤكد وجود أثر ايجابي ذا دلالة إحصائية لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال في تعزيز اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، **ما يعني قبول الفرضية الرئيسة للبحث.**

ب. اختبار الفرضيات الفرعية

قام الباحث باختبار الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد كما في الجدول(١٧).

جدول (١٧) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية

R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	Sig. F	المتغير المستقل	الانحدار β	اختبار T	Sig.T
٠.463	٠.214	7.140	0.00	وضع نظام ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال	.154	2.269	٠.025
				واجب تحديد وتقييم المخاطر لإدارتها وخفضها	.132	2.028	٠.044
				العناية المهنية الواجبة	.145	2.026	٠.044
				واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية	.148	2.800	٠.006
				الاحتفاظ بالسجلات	.060	.723	.471
				الصعوبات والمعوقات	-.027	-.520	.603

يتضح من الجدول (١٧) أن معامل الارتباط R البالغة (٠.٤٦٣) تبين وجود علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة إحصائية بين التزام المحاسب القانوني بقانون

مكافحة غسل الأموال واكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، وتشير قيمة معامل التحديد R^2 البالغة (٠.٢١٤)، إلى أن أبعاد التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال بأبعادها فسرت ما نسبته (٢١.٤٠٪) في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، كما أن قيمة (F) التي بلغت (٧.١٤٠) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥)، ما يؤكد أن النموذج ذو قوة تفسيرية عالية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

يتضح من الجدول (١٧) وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتوافر نظام الضبط الداخلي لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (٠.١٥٤) وكانت قيمة T (٢.٢٦٩) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥) وهذا يشير إلى أن الزيادة بوحدة واحدة في مستوى توافر نظام الضبط الداخلي لدى المحاسب القانوني سيؤدي إلى زيادة بمقدار (١٥.٤٠٪) في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، **وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى للبحث.**

كما يتبين من الجدول (١٧) وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتوافر تقييم مخاطر العملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (٠.١٣٢) وكانت قيمة T (٢.٠٢٨) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥) وهذا يشير إلى أن الزيادة بوحدة واحدة في مستوى توافر تقييم مخاطر العملاء لدى المحاسب القانوني سيؤدي إلى زيادة بمقدار (١٣.٢٠٪) في مستوى اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، و**بالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية للبحث.**

ويُبين الجدول (١٧) وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصائية لتوافر العناية المهنية الواجبة لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (٠.١٤٥) وكانت قيمة T (٢.٠٢٦) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (٠.٠٥) وهذا

يشـــير إلى أن الزيادة بوحدة واحدة في مســـتوى توافر العناية المهنية الواجبة لدى المحاســـب القانوني ســـتؤدي إلى زيادة بمقدار (١٤.٥٠٪) في مســـتوى اكتشـــاف مؤشـــرات مخاطر غســـل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، **وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للبحث.**

كما يبين الجدول (١٧) وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصـــائية لتوافر تقارير الاشتباه المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشـرات مخاطر غسـل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (٠.١٤٨) وكانت قيمة T (٢.٨٠٠) دالة إحصـائيا عند مسـتوى دلالة أقل من (٠.٠٥) وهذا يشـــير إلى أن الزيادة بوحدة واحدة في مســـتوى توافر تقارير الاشـــتباه المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية لدى المحاســـب القانوني سيؤدي إلى زيادة بمقدار (١٤.٨٠٪) في مستوى اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، **وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الرابعة للبحث.**

ويوضـح الجدول (١٧) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصـائية لتوافر السـجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، حيث كانت قيمة T (٠.٧٢٣) غير دالة إحصائيا، فمســـتوى الدلالة (.Sig) المقابلة لها بلغت(٠.٤٧١) وهي أكبر من مســـتوى دلالة (٠.٠٥)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β صـــغيرة حيث بلغت (٠.٠٦٠)، وهذا يشير إلى أن توافر السجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسب القانوني ليس له تأثير في اكتشـــاف مؤشـــرات مخاطر غســـل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، **وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الخامسة للبحث.**

كما يُظهر الجدول (١٧) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لوجود الصعوبات والمعوقات لدى المحاسب القانوني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، حيث كانت قيمة T (-٠.٥٢٠) غير دالة إحصـــائيا، فمســـتوى الدلالة (.Sig) المقابلة لها بلغت(٠.٦٠٣) وهي أكبر من مســـتوى دلالة (٠.٠٥)، كما كانت قيمة معامل الانحدار β صـغيرة حيث بلغت (-٠.٠٢٧)، وهذا يشير إلى أن وجود الصعوبات والمعوقات لدى المحاسب القانوني ليس له تأثير في

اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، **وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية السادسة للبحث.**

٥/ استنتاجات وتوصيات البحث

٥-١ الاستنتاجات :

في ضوء الدراسة النظرية والدراسة الميدانية لهذا البحث، فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات الرئيسة الآتية:

١. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى توافر مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة كان بدرجة مرتفعة، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك احتمالية وجود أنشطة مشبوهة مرتبطة بمخاطر غسل الأموال القائم على التجارة في المنشآت التجارية.
٢. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مؤشرات مخاطر نشاط الحساب البنكي والمعاملات هي الأكثر توافراً بين مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك احتمالية وجود أنشطة مشبوهة مرتبطة باستخدام الخدمات الالكترونية المصرفية في غسل الأموال القائم على التجارة.
٣. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال كان بدرجة مرتفعة، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن هناك التزاماً من قبل المحاسبين القانونيين بقانون مكافحة غسل الأموال.
٤. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك مؤشرات كانت بدرجة موافقة أقل تمثلت في الآتي : توافر نظام ضبط داخلي لدى المحاسبين القانونيين يشتمل على إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال، ويبذل المحاسبون القانونيون عناية خاصة للعمليات التي تتم مع اشخاص يتواجدون في الدول التي لا يتوفر لها نظم مناسبة لمكافحة غسل الأموال، ويطلب المحاسبين القانونيين من كل عميل توقيع إقرار خطي يحدد فيه هوية المستفيد الحقيقي من العلاقة المستمرة بينهما، وتتوافر لدى المحاسبين القانونيين مؤشرات اشتباه مكتوبة يتم إسقاطها على المعاملات التجارية الخاصة بالعملاء، ويقوم المحاسبون القانونيون بإتاحة جميع الوثائق

المتعلقة بالعملاء والعمليات عند طلبها من وحدة جمع المعلومات المالية والجهات المختصة، ويجد المحاسب القانوني صعوبة في معرفة إجراءات مكافحة غسل الأموال داخل شركة المحاسبة القانونية أو مكتب المحاسب القانوني، وبناء على هذه النتائج يمكن استنتاج احتمالية وجود قصور لدى مكاتب وشركات المراجعة الخارجية فيما يتعلق بتنفيذ تعليمات مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة.

٥. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصائية لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، ويمكن الاستنتاج من ذلك أهمية التزام المحاسبين القانونيين بقانون مكافحة غسل الأموال ليتمكنوا من اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٦. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتوافر نظام الضبط الداخلي، وتوافر تحديد وتقييم مخاطر العملاء، وتوافر العناية المهنية الواجبة، وتوافر تقارير الاشتباه المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها ، ويمكن الاستنتاج من ذلك أهمية التزام المحاسبين القانونيين بتنفيذ هذه التعليمات ليتمكنوا من خلالها اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها .

٧. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للصعوبات والمعوقات، وتوافر السجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسبين القانونيين في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، ويمكن الاستنتاج من ذلك أن الصعوبات والمعوقات، وتوافر السجلات الدائمة للعملاء لدى المحاسبين القانونيين لا تؤثر في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها في حال توافرت بقية الأبعاد وهي : (توافر نظام الضبط الداخلي، وتوافر تحديد

وتقييم مخاطر العملاء، وتوافر العناية المهنية الواجبة، وتوافر تقارير الاشتباه المرفوعة لوحدة جمع المعلومات المالية).

٥-٢ التوصيات

بناء على النتائج والاستنتاجات التي توصل اليها البحث يوصي الباحث بالآتي :

١. تأهيل المحاسبين القانونيين بالبيئة اليمنية فيما يتعلق باكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها، من خلال إعداد دورات تدريبية على الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال .

٢. يتعين على وزارة الصناعة والتجارة اليمنية تعديل "تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات" إلى خمسة محاور رئيسية لسهولة فهمها وتطبيقها، وبالتالي قياسها وهي كالآتي : الالتزام الأول: وضع برنامج ضبط داخلي لمكافحة غسل الأموال، الالتزام الثاني: واجب تحديد وتقييم المخاطر بغية إدارتها وخفضها، الالتزام الثالث: العناية الواجبة تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي، الالتزام الرابع: واجب رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية، الالتزام الخامس: الاحتفاظ بالسجلات والمستندات.

٣. يتوجب على وزارة الصناعة والتجارة اليمنية تحديث "تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات" لتواكب تعديلات المواد رقم (١،٢، ٣، ١٠،١٣، ٤٣) في القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م بشأن مكافحة غسل الأموال .

٤. يتوجب على وزارة الصناعة والتجارة اليمنية إنشاء قسم مختص بمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة، وإدراجه ضمن هيكل الوزارة المعتمد، أسوة بالدول الأخرى المهتمة بمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة؛ كون اليمن يحتل موقعاً جغرافياً مهماً يسهل استخدامه في غسل الأموال القائم على التجارة .

٥. يتعين على الجهات المهنية والرسمية المعنية بمكافحة غسل الأموال إقامة الندوات والمؤتمرات، وعمل النشرات الدورية والأنشطة المختلفة التي تُبين أثر

التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسل الأموال في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة والإبلاغ عنها.

٦/ مراجع البحث

٦-١ مراجع باللغة العربية :

-العريقي، منصور محمد (٢٠١٦)، **طرق البحث – للباحثين في العلوم الإدارية والتسويقية والمالية والمصرفية**، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر، صنعاء، اليمن.

-أبو مويس، غسان (٢٠١٩)، **جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الامارات.

-الفودعي، وحيد عبدالكريم (٢٠٢٢)، **اليمن غسل الأموال أخطر نتائج الصراع**، إصدارات مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، اليمن.

-بركات، عبدالله عزت(٢٠٠٦)، **ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد الثالث، العدد (٤)، ص ص ٢١٥-٢٣٢.

-سعودي, س. م. ل، و لطفي ، سامح محمد (٢٠١٥)، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الأموال: دراسة اختبارية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد الرابع، العدد (١٩)، ص ص ٧٥٥- ٧٩٣.

-صالح بن عبد الرحمن السعد و خديجة بنت محمد العمودي (٢٠١٩)، **دور المحاسبة في الحد من عمليات غسل الأموال ـ الممارسة الحالية: دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية، المجلد الثالث، العدد (١٢)، ص ص ٨٦ – ١٠٩ .

-صهباء عبدالقادر احمد، وفاطمة فزع هداب، و ليلى عبد جاسم (٢٠١٨)، **التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتأثيره في مكافحة عمليات غسل الأموال**، *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*.

- عبدالله ، علي زايد (٢٠٢٣) **غسيل الأموال عبر الوسائل الالكترونية**، مجلة جامعة أسيوط للبحوث البيئية، المجلد السادس والعشرون، العدد (١)، ص ص ١-٣٢.

-عبيد قيصر، وعلي أحمد (٢٠١٤)، **دور المدقق الخارجي في الحد من غسيل الأموال**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد السابع، العدد (٣٠).

-قمبر، جميلة سعيد (٢٠٢٠) **مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية العراقية**، المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد (٢٢) .

-قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م ولائحته التنفيذية **بشأن مكافحة غسل الأموال**، اليمن.

-مجموعة العمل المالي (٢٠٢١)، **مؤشرات المخاطر لغسل الأموال القائمة على التجارة**، مجموعة العمل المالي الدولية، باريس، فرنسا.

- كزار، فاضل كريعه (٢٠٢١) **دور البنك المركزي في مواجهة غسيل الأموال**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (١٢٧)، ص ص ١٦٤-١٧٦.

-مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا(٢٠١٤)، **تقرير المتابعة السابع للجمهورية اليمنية القائم على التقييم المشترك في مكافحة غسل الأموال في ١٧ يونيو ٢٠١٤م**، مملكة البحرين.

-مجموعة العمل المالي (٢٠٢٤)، **الإعلان الصادر عن مجموعة العمل المالي الصادر في يونيو ٢٠٢٤م**، مجموعة العمل المالي الدولية، باريس، فرنسا .

-وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (٢٠٢١)، **تقارير وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية ٢٠١٢-٢٠٢٢م**، صنعاء، اليمن.

-وزارة التجارة والصناعة القطرية (٢٠٢٠)، **دليل التزامات مدققي الحسابات (المحاسبين القانونيين) بمتطلبات مكافحة غسل الأموال**، الدوحة، قطر.

-وزارة الصناعة والتجارة اليمنية (٢٠١٢)، **تعليمات مكافحة غسل الأموال الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات**، صنعاء، اليمن.

٦-٢ مراجع باللغة الإنجليزية :

-Aljassmi, M., Gamal, A. A. M., Abdul Jalil, N., & Viswanathan, K. K. (2024). An analysis of the determinants of money laundering in the United Arab Emirates (UAE). *Journal of Money Laundering Control*, *27*(5), 858-872.
-Afifah, A. (2021). *kepatuhan masyarakat dalam pemberian nafkah iddah perspektif teori kepatuhan hukum: Studi di desa Tirtomoyo, kecamatan Pakis, kabupaten Malang* (Doctoral dissertation, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim).
-Al-Zahrani, A. A. (2023). Home schooling: It's justifications and importance of its application applying it in Saudi Arabia in light of Islamic Educational Principles. Journal of Educational and Psychological Sciences, 7(21), 61 – 78.
-AnsariI, F. (2019). Financial Action Task Force's (FATF)"Risk based approach" a tool or myth to fight against Money Laundering and Terrorist Financing (Doctoral dissertation, University of Essex).
-Beck, S. (2024). Transforming the Fight Against Trade-Based Money Laundering: New Data and Partnerships.
-Barati, A., Al-Sawafi, A. A. K., Al-Farhan, H. A. E., AL, S. S. A. A. K., & AL_HAMD, R. T. J. F. (2022). THE EFFECT OF INTERNAL AUDITING IN COMBATING MONEY LAUNDERING. *World Bulletin of Management and Law*, *6*, 69-78 .
-Elaiyarajah, K., & Hagevik, E. Ø. (2022). *Compliance with the Anti-Money Laundering Act in the auditing and accounting industry* (Master's thesis, Handelshøyskolen BI).
-EGMONTGROUP (2006), https://www.fatfgafi.org/en/publications/methodsandtrends/documents/trade-basedmoneylaundering.html
-Fiene, R. (2023). The Public Policy Implications of the Regulatory Compliance Theory of Diminishing Returns, Regulatory Compliance Scaling, and the Program Quality Scoring Matrix along with Integrative Monitoring. *Regulatory*

Compliance Scaling, and the Program Quality Scoring Matrix along with Integrative Monitoring (March 17, 2023).
-Ghulam, Y., & Szalay, B. (2023). Investigating the determinants of money laundering risk. Journal of Money Laundering Control
-Gandhi, H., Tandon, K., Gite, S., Pradhan, B., & Alamri, A. (2024). Navigating the Complexity of Money Laundering: Anti–money Laundering Advancements with AI/ML Insights. *International Journal on Smart Sensing and Intelligent Systems*, *17*(1).
-Hassan, A. (2024). Impact of Money Laundering on Economic System: International Legal Framework and Corresponding Development in Pakistan. *Law and Policy Review*, *3*(1), 98-118.
-Khan, M. (2021). International Anti-Money Laundering Measures and Professional. International Journal of Business and Management Research, 9(3), 307-319.
-Milon, M. N. U., & Zafarullah, H. (2023). Uncovering the depths of trade-based money laundering: evidence from a seaport in Bangladesh. *Journal of Money Laundering Control*.
-Mousavi, M., Zimon, G., Salehi, M., & Stępnicka, N. (2022). The effect of corporate governance structure on fraud and money laundering. Risks, 10(9), 176.
-Milon, M. N. U., Zafarullah, H., & Poli, T. A. (2024). Navigating the shadows: exports and money laundering dynamics in Bangladesh. *Journal of Money Laundering Control*.
-Sivaguru, D., & Tilakasiri, K. (2023). The phenomenon of trade-based money laundering (TBML)–a critical review in Sri Lankan context. *Journal of Money Laundering Control*.
-Sallaberry, J. D., Venturini, L. D. B., Martínez-Conesa, I., & Flach, L. (2024). Personal responsibility and knowledge about money laundering: a study with Brazilian accountants. *Journal of Financial Crime*, *31*(3), 667-680.
-Salehi, M., Ali Mohammed Al-Msafir, H., Homayoun, S., & Zimon, G. (2023). The effect of social and intellectual capital on

fraud and money laundering in Iraq. *Journal of Money Laundering Control*, *26*(2), 227-252.
-Subbagari, S. (2024). Counter Measures to Combat Money Laundering in the New Digital Age. *Digital Threats: Research and Practice*, *5*(2), 1-13.
-Tiwari, M., Ferrill, J., & Allan, D. M. (2024). Trade-based money laundering: a systematic literature review. *Journal of Accounting Literature*.
-Thommandru, A., & Chakka, B. (2023). Recalibrating the Banking Sector with Blockchain Technology for Effective Anti-Money Laundering Compliances by Banks. *Sustainable Futures*, *5*, 100107.
-Yusoff, Y. H., Hamidi, A. S. W. M., Ali, N. A. C., Zaidi, N. F. M., Isa, N. S., & Paharazi, M. A. B. A. (2023). Role of Auditors in Reducing Effects of Money Laundering: Concept Paper.
-Zippia. "20 Money Laundering Statistics [2023] Facts About Money Laundering In The U.S." Zippia.com. Mar. 29, 2023.